الصراع الجيوبلوتيكي في البحر الأحمر- دراسة جغرافية

د. سعيد علي كوزي(أستاذ مشارك) – جامعة الفاشر كلية الآداب- قسم الجغرافيا

مستخلص:

تناولت الدراسة الصراع الجيوبلوتيكي في البحر الأحمر، وهدفت إلى معرفة أسباب الصراع، وأهم الدول المتصارعة، والآثار المترتبة على الصراع في الإقليم؛ ولتحقيق هذه الأهداف استخدم الباحث المنهج الاستدلالي من خلال المدخلين التاريخي والتحليلي؛ لمعرفة تاريخ الصرع، وتداعياته الحالية في الإقليم، وإيجاد تفسير موضوعي لفروض البحث، انبنى البحث على فرضيتين أساسيتين هما: أنَّ صراع المصالح العليا في منطقة البحر الأحمر سيضعف دول الإقليم، ما لم تنتبه لذلك، وتُكَوِّن جبهه عريضة لإدراك المخاطر المحدقة بها، وأنَّ منطقة الدراسة ظلت تاريخياً منطقة صراع جيوبلوتيكي، وهي مرشحة لمزيد من الصراعات بعد ازدياد الأطماع الإقليمية حديثاً. خلصت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ترجع أسباب الصراع في البحر الأحمر للموقع الاستراتيجي، والموارد المتنوعة التي يزخر بها الإقليم، أيضاً هناك تنافس خفي في إقليم البحر الأحمر بين الدول التي تحمل أيدولوجيا مختلفة بغرض السيطرة وبسط النفوذ، كما توصل البحث إلى أن الدول التي وافقت على إنشاء قواعد عسكرية على أراضيها خاطرت بسيادتها وأمنها القومي من أجل مصالح مادية وسياسية مؤقتة. ومن أهم التوصيات: من المهم لدول الإقليم تكوين رابط إقليمي لمواجهة التحديات المتعلقة بأطماع الدول الخارجية في المنطقة، كما يجب على دول المنطقة إيقاف إنشاء أي قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة، وإعادة النظر في تلك التي تنتشر في الإقليم، كما أوصت الدراسة بأن تسعى دول الإقليم لتأمين المنطقة بقوى إقليمية محلية بدلاً عن القوى الدولية المتعددة الأغراض.

كلمات افتتاحية: الصراع الجيوبلوتيكي- البحر الأحمر- الموقع الاستراتيجي- قواعد عسكرية – ثروات معدنية

Abstract

The study examined the geopolitical conflict in the Red Sea, and aimed to know the causes of the conflict. The most important conflicting countries, and the implications of the conflict in the region. To achieve these goals, the researcher used the inferential method through historical and analytical inputs to know the history of epilepsy and its current implications in territory, and to find an objective interpretation of the research hypotheses, the research is based on two basic assumptions: Conflict the supreme interests in the Red Sea region will weaken the countries of the region unless they pay attention to this and their foreheads are broad for awareness the risks involved, and that the study area has historically remained a geopolitical conflict zone, and is a candidate for more conflicts after the recent increase in

regional ambitions. The study concluded many results, the most important of which are:the conflict in the Red Sea for the strategic location and the various resources that abound in the region, there is also competition hidden in the Red Sea region between countries with a different ideology for the purpose of control and extension of influence, as the research found that countries that agreed to establish military bases on their soil risked their sovereignty and security nationalism for temporary financial and political interests, and one of the most important recommendations: It is important for the countries of the region to form a link regional to stand up to the challenges related to the ambitions of foreign countries in the region, as well as the countries of the region stopping the establishment of any foreign military bases in the region, and reviewing those that spread in the region, as well the study recommended that the countries of the region seek to secure the region with local regional powers instead of the multiple international powers the stuff.

Key words: geopolitical conflict - Red Sea - strategic location - military bases - mineral wealth

مقدمة:

يُعدُّ البحر الأحمر – تاريخياً، وفي الوقت الراهن – من أهم المسطحات المائية التي شهدت صراعاً جيوبلوتيكياً؛ لارتباطه بمصالح معظم دول الشرق والغرب على حد سواء، فضلاً عن مصالح الدول الإقليمية؛ وذلك لأهميته الاستراتجية والاقتصادية النابعة عن موقعه الذي يربط بين ثلاثة قارات هي(آسيا– أفريقيا– أوروبا).

فمن الناحية الجيوبلوتيكية فإن البحر الأحمر يرتبط – بحكم موقعه الاستراتيجي – بمناطق مختلفة، وبمصالح دولية مختلفة؛ مما يعجل الصراعات البارزة في الدرجة والتوقيت، لذا فقد ارتبط أمن كثير من الدول بالبحر الأحمر؛ رغم بُعْد الأكثرية منها عنه[1].

كما أن منطقة إقليم البحر الأحمر تُعدُّ من أهم الأقاليم من حيث عمقها التاريخي والحضاري؛ حيث إنها شهدت أعظم الحضارات الإنسانية في العالم، خاصة الحضارة الفرعونية، وحضارة بلاد الرافدين، فضلاً عن أن هذا الإقليم مهبط لمعظم الديانات السماوية. و تزداد أهمية هذا الإقليم بوفرة الموارد وتنوعها، خاصة الموارد المعدنية والزراعية والسياحية.

وأصبح البحر الأحمر يشتمل – أيضاً – على العديد من الثروات المعدنية المختلفة بكميات تجارية يمكن أن تشكل مصدراً جديداً للصراع في المنطقة، إضافة لكونة العمود الفقري لمتجات الغرب التي تمر خلاله.

إن البحر الأحمر يتصدر قائمة بحار العالم لما يحوي في باطنه من ثروات طبيعية معدنية، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي المحتمل وجودهما بكميات كبيرة تحت مياهه، كما يزخر بعدد كبير من أنواع الأسماك، والكائنات الحية البحرية؛ مما يمكن أن يمهد لإنشاء صناعات متعددة

تُقام على الشواطئ المطلة علية[2].

لكل تلك الأسباب مجتمعة يُعدُّ البحر الأحمر من أهم الممرات المائية التي شهدت تكالباً دولياً وإقليمياً؛ بغرض بسط النفوذ والسيطرة من أجل ضمان المصالح والحفاظ عليها. هذا التكالب ظل منذ أمد بعيد وما زال ماثلاً حتى الآن، ويبدو أنه سوف يزداد بصورة أعنف مما كان عليه الوضع سابقاً، الأمر الذى أقعد، وسوف يظل يقعد معظم دول الإقليم خاصة تلك الدول ذات الإشراف المباشر على مدخل ومخرج البحر؛ لتوهانها بين المصالح الدولية والإقليمية من جهة، ولارتباطِ بعضها ببعض مراكز النفوذ الدولية من جهة أخرى.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن منطقة البحر الأحمر تُعدُّ من أهم المناطق الاستراتيجية في العالم؛ لارتباطها بالطرق والممرات المائية بين الشرق والغرب، إضافة لبعدها التاريخي والحضاري، وكثرة مواردها وتنوعها. هذه المميزات جعلت منها منطقة صراع جيوبلوتيكي إقليمي ودولي تاريخياً وفي الوقت الراهن؛ مما جعل الإقليم بأسره تحت مخاطر غير محسوبة تتطلب الدراسة والتحليل حتى تتجنب المنطقة التشظي، وويلات الحروب.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى ما يأتي:

1. الوقوف على أسباب الصراع الجيوبلوتيكي في منطقة البحر الأحمر.
2. معرفة تاريخ الصراع، وأهم الدول المتصارعة في المنطقة.
3. معرفة أثر الصراع الجيوبلوتيكي في منطقة الدراسة.

فروض البحث:

تتبنى الدراسة الفروض الآتية:

1. إن صراع المصالح العليا في منطقة البحر الأحمر سيضعف دول الإقليم ما لم تنتبه لذلك، وتكوِّن جبهه عريضة لإدراك المخاطر المحدقة بها.
2. إن منطقة الدراسة ظلت – تاريخياً – منطقة صراع جيوبلوتيكي، وهي مرشحة لمزيد من الصراعات بعد ازدياد الأطماع الإقليمية حديثاً.

الخصائص الجغرافية:

عُرف البحر الأحمر – تاريخياً – بالعديد من الأسماء منها: بحر القلزم، وبحر المرجان، والبحرَ التهامي، وبحر اليمن، وبحر الحجاز، وغيرها من الأسماء التي اندثرت جميعها، ولم يبقَ منها إلا اسم البحر الأحمر.

هناك عدة تفسيرات لهذا الاسم (البحر الأحمر) منها: تعود التسمية إلى أن البحر الأحمر موطن لأنواع من الهائمات النباتية الدقيقية التي تتميز باللون الأحمر، وتطفو

بالقرب من السطح؛ لكي تكون قريبة من الشمس وتسبب اللون الأحمر، أو تعود التسمية إلى بعض أنواع الشعاب المرجانية التي تتراوح بين درجات اللون الأحمر؛ فتكسب المياه هذه الألوان، أو بعض الطحالب والنباتات البحرية ذات الألوان البنية المائلة للإحمرار، وهناك تفسير أقرب للدقة هو وجود كميات كبيرة من أكاسيد الحديد في سلسلة الجبال المطلة على البحر الأحمر؛ مما يعطي المياه اللون الأحمر وقت الغروب عند انعكاس أشعة الشمس عليها[3].

التكوين الجيولوجي:

ترجع نشأة البحر الأحمر إلى حوالي 40 مليون سنة، وهو جزء من الأخدود الأفريقي الذي تكون في الحقبة الأيوسينية في الزمن الجيولوجي الثالث؛ إذ اتصفت تلك الفترة بكثرة الانفجارات البركانية، واتساع الحركات الالتوائية، ونشوء ظاهرة الانكسارات في القشرة الأرضية، وأدت إلى بروز سلاسل جبلية وهضاب مرتفعة، ووديان ومنخفضات شديدة كان من بينها البحر الأحمر الذي برزت إلى جانبية سلاسل التوائية[4].

الموقع والامتداد:

يقع البحر الأحمر بين خطي طول °32 و °44 شرق خط قرنتش، ودائرتي عرض °12 و°3 شمال خط الاستواء، ويمتد هذا البحر بانحناء نحو الغرب من الجنوب إلى الشمال لمسافة تقارب ال1900 كلم، وعرض ما بين 25 كلم عند مضيق باب المندب، و355 كلم ما بين أرتريا واليمن، وينتهي بخليج العقبة والسويس، وعبر قناة السويس إلى البحر الأبيض المتوسط. معدل عرضه حوالي 200كلم[5]

لا يتجاوز عمق مياه البحر في الجزء الضحل منه 50 متراً؛ حيث يشكل هذا العمق ما نسبته 25% من مجمل مياه البحر، وتضم هذه المياه الشعب والحواجز المرجانية، أما المناطق التي يقل عمقها عن 100متر، والتي تُعدُّ مناطق شبه ضحلة – فتمثل 40% من مياه البحر، و الجزء العميق منه يتراوح ما بين 500–1000متر، بينما الجزء المركزي (الأوسط) يتراوح عمقه ما بين 1000–2900 متر[6]

يُعدُّ خليجا السويس والعقبة عبارة عن امتداد ضيق، شُبِّه بالأصابع الممتدة من البحر الأحمر، تفصل بينهما شبه جزيرة سينا، وخليج السويس الذي يبلغ طوله 150 كلم، وعرضه 22 كلم عند بدايته جزء من الأراضي المصرية، أما خليج العقبة الذي يبلغ طوله 150 كلم وعرضه 26 كلم – فمحاط بالأراضي المصرية والسعودية والفلسطينية والأردنية على السواء.[7]

أما باب المندب فهو نقطة الاختناق الرئسية، ومفتاح المدخل الجنوبي للبحر الأحمر؛

حيث يبلغ عرضه حوالي عشرين ميلاً بحرياً، وتقسمه جزيرة بريم (ميون) إلى ممرين؛ فالقناة الشرقية يقل عرضها عن ميلين، ويبلغ عمقها حوالي 85 قدماً، في حين يبلغ عرض القناة الغربية 16 ميلاً، ويصل عمقها 990 قدماً، وهي القناة الوحيدة الصالحة للملاحة[8]

أما مساحته السطحية فهو يُعدُّ البحر الحادي عشر في الترتيب على مستوى بحار العالم؛ حيث تقدر مساحته بحوالي 438000 كلم2 [9]

يفصل البحر الأحمر بين قارتي أفريقيا وآسيا مكوناً سواحل لحوالي ثمانية دول: أربع منها عربية في آسيا هي(السعودية واليمن وفلسطين والأردن)، وأربع في أفريقيا منها ثلاث دول عربية هي (السودان ومصر وجيبوتي)، إضافة لدولة واحدة غير عربية هي أرتريا؛ الجدول رقم(1) وهو يربط ما بين المحيط الهندي، وبحر العرب من الجنوب، والبحر المتوسط من الشمال.

جدول رقم(1) توزيع سواحل البحر الأحمر

القطر	(طول السواحل بالأميال(الميل = 1.61كلم	النسبة المؤية %
مصر	898	% 28.8
فلسطين	7	%0.2
الأردن	5	0.1
السعودية	1125	%36
اليمن الشمالي	275	%8.8
السودان	309	%9.8
أرتريا	425	%1.15
جيبوتي	25	0.7
المجموع	(ميلاً(4941.09كلم 3069	%100

المصدر: عبد الكريم، أحمد (1987) جغراسية البحر الأحمر والاهتمام الإسرائيلي، مجلة التعاون الأمانة العامة لدول الخليج العربية، العدد السادس إبريل 1987م، ص 60.

المناخ:

تختلف مناخات المسطحات المائية بصفة عامة، ومناخ البحر الأحمر بصفة خاصة عن المناخات القارية؛ وذلك لاختلاف العوامل المشكلة لخصائص مناخ سطح المياه، والرصيف القارئ، والسواحل البحرية عن تلك التي تشكل المناخات القارية.

يتأثر مناخ البحر الأحمر بنوعين من الرياح الموسمية التي تحدث بسبب التسخين بين سطح الأرض، ومياه البحر، وهما الرياح الموسمية الشمالية الشرقية، والرياح الموسمية الجنوبية الغربية. أما بالنسبة لهطول الأمطار على البحر – ففغالباً ما تكون على شكل

زخات مصحوبة بالعواصف الرعدية، وأحياناً الترابية والتي لا تستمر طويلاً، ويقدر متوسط الهطول بنحو5،06 في السنة وهي نسبة منخفضة للغاية؛ بسبب ارتفاع نسبة البخر التي تصل إلى 205 سم في السنة، علماً بأن متوسط درجات الحرارة يتراح بين 21-28م. كذلك ارتفاع ملوحة مياهه بنسبة تتراوح بين 3،6-3.8%، وذلك بالتزامن مع عدم وجود مصدر عذب يغزي مياهه.

يتعرض كل البحر وخليج عدن إلى تأثيرات الرياح العادية الموسمية، والعكسية باستثناء الجزء الشمالي من البحر الذي تهيمن عليه الرياح الشمالية الشرقية بسرعة تتراوح بين 7-12كلم في الساعة، تتميز حركة الرياح الموسمية والإقليمية إلى تغيرات في الإتجاه والسرعة مع زيادة عامة لمتوسط السرعة شمالاً حسب ما جاء في موقع المعرفة.

جزر البحر الأحمر: يوجد بالبحر الأحمر حوالي(379) جزيرة، معظمها جزر صغيرة جداً؛ ففي كل ميل مربع من السطح المائي توجد 2.1 جزيرة، معظمها في الجزء الجنوبي، ويقل عددها كلما اتجهنا شمالاً (30،10).

الجدول (2) توزيع الجزر في البحر الأحمر، من حيث عددها وتابيعيتها، وأبرزها لكل قطر.

جدول رقم(2) توزيع الجزر فى البحر الأحمر

القطر	عدد الجزر	أهم الجزر
مصر	24	الشدوان – الجفتون– أبومنقار– سفاجة – وادي الجمال أبو الكيزان– جوبال
السعودية	146	فرسان–زوبير–برقان–أم. صور–أروم–شيبارة–أبوعلي–زوقر–سابا–تيران. الصناقير–
اليمن الشمالي	39	زقر–حنيش الكبر– الصغرى–جزر الزبير– أبوعلي
اليمن الجنوبي	2	بريم(ميوم)–كمران
السودان	36	سواكن
أرتريا	126	جزر دهلك–فاطمة –حالب–دوميورا
اليمن الجنوبي	6	جزر سيبا– موليله
المجموع	379	

المصدر: عبد الكريم، أحمد (1987) جغراسية البحر الأحمر والإهتمام الإسرائلي، وجل التعاون الأمانة العامة لدول الخليج العربية العدد السادس إبريل 1987م ص 60

معظم هذه الجزر غير مأهولة بالسكان، ولكنها يمكن أن تستغل في الجوانب العسكرية ونقاط إرتكاز للصيادين الذين يجيبون البحر بحثاً عن الأسماك، كما يمكن أن تستغل في السياحة البيئية.

خريطة (1) موقع البحر الأحمر

المصدر: https://www.google.com/search?q

أهم الموارد:

إذا كان ظهر الأرض وباطنها غني بالموارد التي يعيش عليها الأنسان – فإن البحار والمحيطات أيضاً بها العديد من الموارد والثروات بمختلف أنواعها البيلوجي، أو الطاقي، أو المعدني على الرغم من أن الإنسان لم يتمكن حتى الآن من استغلالها، أو الاستفادة منها بصورة مثالية، ومن أهم هذه الموارد الآتي:

أولاً – الموارد المعدنية:

في الآونة الأخيرة ازدادت أهمية البحار، والمحيطات بصورة كبيرة مقارنة بأهميتها السابقة المتمثلة في صيد الأسماك والنقل المائي؛ وذلك لاكتشاف العديد من الثروات المعدنية بالقرب من الأرصفة، وقيعان البحار، والمحيطات. ويُعدُّ البحر الأحمر من أهم البحار الداخلية التي تتمتع بثروات معدنية كبيرة. ومن أهم الثروات التي تم اكتشافها هي الثروات التي اكتشفت في الأقوار الحارة، التي توجد في أعماق سحيقة في منتصف البحر في المياه الإقليمية المشتركة بين السودان، والمملكة العربية السعودية.

وتعود قصة اكتشاف هذه الأغوار إلى منتصف الستينيات من القرن الماضي حينما اكتشفت سفينة الأبحاث البريطانية (دسكفري) وجود غور ملحي ساخن على عمق 1500متر في منتصف البحر الأحمر، وفي العام التالي اكتشفت سفينة الأبحاث

(أطلانتيس2) التابعة لمعهد (وودز هول) لأبحاث علوم البحار والمحيطات غوراً آخر في المنطقة المجاورة مما شجع فضول عدد آخر من العلماء الأمريكيين، ودفع المؤسسة الأمريكية للعلوم في العام1966م إرسال رحلة بحوث استكشافية خصيصاً من أجل هذا الغرض، وتوصلت هذه البعثات إلى وجود طبقة سميكة من الرواسب المحتوية على كميات كبيرة من المعادن الفلزية [11].

وفي هذا الصدد أوردت صحيفة الشرق الأوسط [12] بأن الثروات المعدنية الموجودة في المنطقة المشتركة بين السودان والسعودية تقدر بحوالي(47 طناً) من الذهب، (ومليون طن من الزنك)، و(500 ألف طن) من النحاس، و(3 ألف طن من المنجنيز)، و(3ألف طن) من الفضة، إلى جانب معادن أخرى غير محصورة حصراً دقيقاً. وفي هذا الصدد وقعت السعودية والسودان برامج وخطط لاستغلال الثروات المعنية بحوض(اتلانطيس2) في البحر الأحمر، والذي يعرف بكنز البحر الأحمر. وأثبتت الدراسات الجيولوجية بين البلدين وجود أكثرمن (30 موقعاً) بالقاع تحتوي على رواسب طينية متمعدنة بتركيز مرتفع، وأعدت شركة ديامونـد فيلدز أنترناشنونال تقريراً توقعت فيه أن تحقق كل من البلدين عوائد مجزية للغاية، ونشر معهد (كيل) للاقتصاد العالمي بحثاً في مارس 2011م قدَّر فيه القيمة الإجمالية للمعادن من قاع البحر بحوالي9 مليار دولار،

كذلك استطاعت شركة أرامكو السعودية في الأعوام 2011-2012م الكشف عن وجود كميات كبيرة من الغاز الطبيعي في الجانب الذي يتبع لها من البحر الأحمر يمكن أن تستغل تجارياً، وحسب إدارة معلومات الطاقة الأمريكية بلغت احتياطات الغاز الطبيعي لدى السعودية (303 ترليون) قدماً مكعباً في العام2017م [13]

أما ما يخص إنتاج النفط في الساحل السعودي فقد أوضحت شبكة الأناضول الأخبارية بتاريخ 7-3-2019م أن الكميات التي تم اكتشافها قليلة، وعالية التكلفة؛ حيث تتراوح تكلفتها بين(30-40 دولاراً) للبريمل؛ وذلك لأنها توجد على أعماق بين(1200-1500متر)؛ لذلك هي قليلة الجدوى الاقتصادية لتكلفتها العالية.

كذلك من جانب آخر في الشق الغربي من البحر الأحمر الذي يلي جمهورية مصر- تتركز فيه معظم أنشتطتها التعدينية في محافظة البحر الأحمر، ومن أهم هذه المعادن هي النفط والغاز الطبيعي، لم يعثر الباحث على إحصاءآت دقيقية عن احتياطات النفط والغاز، ولكن في هذا الخصوص أعلنت وزارة البترول والثروة المعدنية من خلال شركة جنوب الوادي القابضة للبترول عن طرح مزايدة عالمية للبحث والتنقيب عن النفط، والغاز الطبيعي في 10 مربعات بالبحر الأحمر بمساحة كلية تبلغ 30 ألف كلم2، حيث أكدت الشواهد من خلال الدراسات المسحية والمسح ثلاثي الأبعاد وجود النفط والغاز بكميات مشجعة [14].

أما دول ساحل البحر الأحمر الأخرى فلم يعثر الباحث على أي درسات تؤكد وجود ثروات معدنية ذات جدوى اقتصادية كبيرة، ولكن هذا لا ينفي وجوها، ولربما المستقبل يثبت ذلك.

ثانياً – الموارد السمكية:

إلى جانب الثروة المعدنية الكبيرة التي يزخر بها البحر الأحمر – هناك ثروات أخرى لا تقل أهمية عن الثروة المعدنية، منها الثروة السمكية التي توجد بكميات كبيرة، فضلاً عن تنوعها وسهولة الحصول عليها، ولعل أهم أسباب وفرة الثروة السمكية وتنوعها يرجع للظروق البيئة التي تحيط بالبحر الأحمر المتمثلة في درجة الحرارة المثالية، والتكوين الجيلوجي، والموقع الفلكي، وطبيعة الشواطئ التي شكلت مجتمعة بيئة جيدة للتنوع الإحيائي، وهي أهم مميزات البحر الأحمر.

أورد البصال[15] إنه يوجد بالبحر الأحمر (1248 نوعاً) من الأسماك، و(532 جنساً) موزعة بنسبة عالية من التوطن، حيث نجد هناك حوالي 30% من الأسماك لا توجد في أي بحر آخر من العالم سوى البحر الأحمر.

أما فيما يتعلق بالإنتاج السنوي للأسماك، ومساهمة هذا الإنتاج في الاكتفاء الذاتي، أو التصدير الخارجي لكل دولة من الدول الساحلية – فلم يعثر الباحث على دراسة دقيقة في هذا الجانب، ولكن فيما يتعلق بالإنتاج الكلي لمصائد البحر الأحمر أوردت الهيئة الإقليمية للمحاظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن في تقريرها عام(2003م) أن جملة الأسماك المنتجة في البحر الأحمر وخليج عدن كما في الجدول الآتي:

جدول رقم(3) إنتاج الأسماك في البحر الأحمر وخليج عدن:

الدولة	الكمية المنتجة بالطن	النسبة
اليمن	128600	%59
مصر	58000	%26
المملكة العربية السعودية	26000	%12
السودان	1500	%1
الصومال	4000	%2
جيبوتي	446	0
الأردن	450	0

المصدر: الهيئة الأقليمية للمحافظة على بيئة البحر الأحمر وخليج عدن (مارس،2003م،38)

ثالثاً- الموار السياحية:

يتميز البحر الأحمر بطبيعة فريدة جعلت منه أفضل المسطحات المائية من حيث المقومات السياحية، ولعل ذلك يرجع لعدة عوامل جغرافية أهمها مناخ البحر الذي يمتاز بالدفء طول العام، حيث تتراوح درجة الحرارة ما بين 21-28 درجة مئوية - كما ورد سابقاً - مما ساعد على التنوع الإحيائي بالمنطقة، فضلاً عن جذب السياح الراغبين في الدفء في أوقات البرودة.

كذلك يتميز البحر الأحمر بكثرة الجزر التي تفوق (379 جزيرة) بعضها جزر بركانية، والأخرى جزر مرجانية، تمتلك معظم هذه الجزر مناظر طبيعية خلابة تسعد السواح الباحثين عن السياحة البيئية. أيضاً تتميز سواحل البحر الأحمر بأنها سواحل ضحلة؛ مما يساعد على السياحة الشاطئية ورياضة الغوص، خاصة قبالة السواحل المصرية، والسعودية، والسودانية ذات الرمال الخلابة. أيضاً يعدُّ وجود أنواع مختلفة من الأسماك الملونة، والشعب المرجانية، والطيور النادرة عامل جذب للسواح. كذلك يتميز ظهير سواحل البحر الأحمر بالسلاسل الجبلية الممتدة طولاً وعرضاً عامل مهم لجذب هواة رياضة تسلق الجبال والصيد البري.

على الرغم من هذه المقومات السياحية الممتازة في ساحل البحر الأحمر - نجد أن معظم دول الإقليم متخلفة في سوق السياحة الدولية، ولعل ذلك يرجع بصورة أساسية إلى ضعف البنية التحتية، وفي هذا الصدد ذكر عبدالحكيم والديب [16] إنه مهما كانت درجة جاذبية المنطقة السياحية - فإن الإقبال عليها يصبح محدوداً إذا لم تتوافر فيها التسهيلات الأساسية التي يتطلبها، وتضم هذه التسهيلات قطاع الضيافة، كما أن الضيافة تمثل أحد عوامل الجذب، وعليها يقع عبءاختيار الموقع السياحي، ومدى البقاء، ونمط السفر، والأنشطة التي تمارس، فضلاً عن الإنفاق، كما يتأثر حجم الزوار في أية منطقة بتخطيط وتوزيع تسهيلات الضيافة.

كذلك من جانب آخر فإنَّ السياحة تتأثر - بصورة كبيرة -بالأوضاع الأمنية والسياسية، وقيم وثقافة المجتمعات المحلية، وبما أن إقليم البحر الأحمر يقع ضمن نطاق الشرق الأوسط الملتهب سياسياً، والمحافظ اجتماعياً - نجد أن هذا الجانب ألقى بظلاله على السياحة في المنطقة، فلم تستطع معظم دول ساحل البحر الأحمر من تطوير السياحة البحرية، خاصة السعودية والسودان واليمن وأرتريا، باستثناء مصر التي استطاعت أن تقدم نفسها في سوق السياحة الدولية بصورة جيدة، خاصة في الوجهة البحري مستفيدة في ذلك من الحضارة الفرعونية التي نشأت في المنطقة، ولكن الآن هناك اتجاه قوي من قِبَل بعض الدول الساحلية لتطوير السياحة مستقبلاً، وفي هذا الصد أوردت صحيفة (الإمارات

بعيون عربية)[17] أن ولي العهد السعودي أطلق نهاية يوليو(2018) مشروع البحر الأحمر كوجهة سياحية عالمية، ضمن «رؤية المملكة لعام 2030م.

ويتضمن إقامة منتجعات سياحية على أكثر من 50 جزيرة طبيعية بين مدينتي أملج والوجه، والممتدة على ساحل يتجاوز طوله 200 كيلومترا في البحر الأحمر، كما أن ولاية البحر الأحمر السودانية فطنت إلى أهمية السياحة ودورها في إنعاش اقتصاد المنطقة؛ حيث درجت على تنظيم مهرجانت سنوية للسياحة والتسوق منذ عام2006م، رغم ضعف مردودها السياحي إلا إنها في الاتجاه الصحيح.

أهمية البحر الأحمر:

يُعدُّ البحر الأحمر من أهم الممرات المائية على مستوى العالم منذ فجر التاريخ؛ وهذه الأهمية ظلت في زيادة مستمرة لتداخل العديد من العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، والاستراتيجية على المستوى الإقليمي والعالمي؛ الأمر الذي جعل الإقليم برمته محط أنظار العالم، وهذه الأهمية يمكن أن نقسمها إلى الآتي:

أولاً- الأهمية الاقتصادي:

يزخر البحر الأحمر بأهمية اقتصادية كبيرة، الأمر الذي جعل العديد من الدول على المستوى الإقليمي والعالمي أن تبحث لها مواطئ أقدام في هذه المنطقة للاستفادة من البعدين الاقتصادي والاستراتيجي لهذا البحر.

أشار كل من سلطان[18] وقدورة[19] إلى أن البحر الأحمر يتصدر قائمة بحار العالم؛ لما يحويه باطنه من ثروات طبيعية ومعدنية بكميات كبيرة تصلح للتجهيز والتصنيع؛ منها الذهب والفضة والنحاس والحديد الخام، والرصاص، والكروم، والزنك، فضلاً عن النفط والغاز الطبيعي المحتمل وجودهما بكميات كبيرة تحت مياهه. كما يزخر البحر الأحمر بكميات كبيرة من الأسماك، والكائنات البحرية.

إضافة لهذه الثروات الواردة، سبق الإشارة للمقومات السياحية الكبيرة التي تتمتع بها سواحل البحر الأحمر، والتي لم تستغل حتى الآن الاستغلال الأمثل، والتي إن أمكن استغلالها بصورة مثالية لأحدث ذلك نقلة كبيرة في اقتصاد المنطقة بأثرها.

أورد الحربي [20] أن الناتج المحلي الإجمالي المُجمع للدول المشاطئة يساوي سبع تريليونات ومئة مليار دولار، وأن قيمة التجارة العالمية ستقارب 5 تريليونات دولار بحلول العام 2050م حسب تقرير البنك الدولي.

ثانياً- الأهمية التجارية:

يعدُّ البحر الأحمر – تاريخياً – من أهم الممرات المائية التي تسيطر على التجارة

العالمية بين قارات العالم القديم، ويتضح ذلك جلياً من خلال السرد التاريخي سالف الذكر للمنطقة، بيد أن هذه الأهمية ازدادت بصورة كبيرة بعد حفر قناة السويس عام1869م؛ حيث تم الربط بين الشرق والغرب بأقصر الطرق، وبصورة مباشرة، وربطت بين مصادر المواد الخام في آسيا وأفريقيا بأقل التكايف، وأقل الأوقات؛ وذلك لتجنب الرحلات الطويلة التي كانت تقطعها الدول الغربية قبيل حفر وافتتاح قناة السويس، وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم(4) المسافة المقارنة بين البحر الأحمرو رأس الرجاء الصالح

الرحلة	المسافة بالميل		المسافة	الوفرة	الأيام اللاّزمة	
	البحر	الرأس	المتوفرة	(نسبة مئوية)	بالبحر	الرأس
بريطانيا – الهند	6200	10500	4300	41	21	35
(بريطانيا- إيران(ابدتن	6500	11300	4800	43	37	65
بريطانيا- سنغافورا	8100	11400	3300	29	27	38
بريطانيا-هونغ كونك	9500	12800	3300	26	22	43
(بريطانيا-استراليا(سدني	11200	12300	1100	9	38	41
الهند-البحر ألأسود	4200	11800	7600	64	-	-
اليابان هولندا	11500	13000	1500	10	-	-

المصدر: السلطان، عبدالله عبد المحسن(1985م) البحر الأحمر والنزاع الإسرائيلي، أعمال ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الفترة من 4-5-1985-7-51985م.) ص 7

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن هذه القناة قد وفرت الكثير من الوقت بتقليل المسافة بين الشرق والغرب؛ وساعد ذلك على انتعاش التجارة، وتخفيض أسعار السلع. وفي هذا الصدد أشار الحربي [21] إلى أن هذا الطريق يوفر ما بين 57-59% من المسافة، و50-70% من كمية الوقود تبعاً للحمولة والسلع؛ مما يؤثر على مستويات الأسعار. وأن أهمية هذا الطريق تتمثل في أن 86% من صادرات النفط العربي في الخليج تمر عبره، وتمر بضائع قيمتها تصل إلى 2،5 تريليون دولار سنوياً تمثل نحو 13% من التجارة الدولية.

ثالثاً- الأهمية الاستراتيجية:

لا شك أن البعد الاستراتيجي ظل حاضراً في البحر الأحمر منذ أمد بعيد؛ تجاوز هذا البعد على مر التاريخ دول الإقليم، والمنطقة المجاورة له، وأدى إلى تكالب عالمي بغرض بسط النفوذ، وحماية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية بصورة جعلت منه منطقة صراع محلي وإقليمي ودولي منذ فجر التاريخ وإلى يومنا هذا.

ويستمد البحر الأحمر أهميته الاستراتيجية من موقعه الجغرافي، الذي وفرّ للقوى الإقليمية والدولية إمكانية الوصول إلى المحيطين الهندي والأطلسي عبره، وذادت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط في دول الخليج العربية [22].

وقد برزت أهميته في الوقت الراهن إبان أوقات الحروب والأزمات السياسية؛ مثل حرب إكتوبر 1973م، عندما عملت الدول العربية على خنق الملاحة الإسرائيلية؛ حيث أغلقت اليمن مضيق باب المندب أمام الملاحة والسفن الإسرائيلية، وكذلك نحت مصر ن المنحى نفسه في خليج سيناء، أيضاً اتضحت أهميته إبان حرب الخليج عندما نقل الحلفاء معظم الدعم اللوجستي عبر البحر الأحمر؛ فهو طريق مختصر لتدفق العتاد العسكري والقوة العسكرية من البحر المتوسط، والبحر الأسود، والمحيط الاطلسي، والمحيط الهندي، والمحيط الهادي. كما وضحت أهميته بصورة كبيرة عندما هددت إيران بقفل الخليج العربي (الفارسي) أمام الملاحة الدولية خلال الأعوام 2018م2019م-م.

كما أضحى - أيضاً - ممراً عسكرياً مهماً؛ تسلكه القوى الدولية لتحريك قواتها بين قواعدها المختلفة والمنتشرة حول العالم، ونقلها إلى مناطق النزاع... أصبح هو ذاته هدفاً للقوى الكبرى لمحاولة استثمار موقعه عسكرياً وسياسياً، خصوصاً عبر إقامة قواعد عسكرية لحماية سفن بلادها من أعمال القرصنة، وحماية التجارة الدولية وناقلات النفط، أو لاستخدامها في الحرب على الإرهاب، أو مراقبة بؤر التوتر في أفريقيا والشرق الأوسط [23].

رابعاً- الأهمية الحضارية:

يعدُّ البحر الأحمر وظهيره الجغرافي بوتقة إشعاع حضاري منذ أمد بعيد؛ نتيجة لقيام الإمبراطوريات، والممالك القديمة التي كونت حضارات عظيمة ما تزال آثارها شاخصة حتى الآن، منها الحضارة الفرعونية التي تعود إلى حوالي 3 ألف سنة قبل الميلاد، والحضارة الكوشية في بلاد النوبة التي تعود لحوالي3 ألف وخمسمائة عام قبل الميلاد، والحضارة الكنعانية التي تعود لحوالي 2 ألف سنة قبل الميلاد، والحضارات اليمنية القديمة، وحضارة مملكة أكسوم الحبشية، فضلاً عن تلاقح هذه الحضارات مع حضارات أخرى مجاورة مثل الحضارة البابلية والسومرية في بلاد الرافدين والحضارة الإغريقية شمال البحر المتوسط، والحضارات الفارسية والرومانية، وغيرها من الحضارات التي سادت ثم بادت، أو لم تزل تراوح مكانها.

وتعدُّ هذه المنطقة بأثرها منطقة إشعاع حضاري ديني ومهبط للعديد من الديانات السماوية، والتي بالطبع أهمها الديانة الإسلامية التي جاءت في القرن السابع الميلادي، وأحدثت تحولاً كبيراً في الحياة الاجتماعية والثقافية في المنطقة، وانتشرت بصورة واسعة

حتى عمت كل العالم في الوقت الراهن. ولعل هذا يفسر إلى حد كبير الصراع الدائر في منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة، وحوض البحر المتوسط بصفة خاصة، والذي يختزل في بعض جوانبه صراع الحضارة المادية والقيمية فيما يلي الجوانب الاجتماعية والثقافية والإقتصادية.

الصراع الجيوبلوتيكي في البحر الأحمر:

يُعدُّ البحر الأحمر من أكثر الممرات المائية أهمية في العالم، ولم تكن هذه الأهمية مرتبطة بظروف آنية فحسب، وإنما ظل يشكل أهمية استراتيجية واقتصادية منذ أمد بعيد ترجع إلى آلاف السنين مروراً بكل الممالك، والإمبراطوريات القديمة في الإقليم وخارجة، وظل محل صراع جيوبلوتيكي بين مراكز القوة الإقليمية والعالمية لفترات طويلة ترجع إلى حقبة ما قبل الميلاد إلى الوقت الراهن؛ لذلك يمكن تقسيم فترة الصراع إلى قسمين (قديمة وحديثة) أي قبل وبعد حفر قناة السويس.

الصراع الجيوبلوتيكي قديماً:

كان لمنطقة البحر الأحمر دورٌ كبيرٌ في التاريخ البعيد، منذ عهد ما قبل الأسرات(3 ألف سنة قبل الميلاد)، وكان شرياناً رئيساً للتبادل التجاري بين مصر وأفريقيا في عهد الملكة حتبشوت[24]. وتشير الدراسات إلى أنه في عهد الأغريق كان البحر الأحمر محل اهتمام كبير بالنسبة للإسكندر الأكبر؛ فكان يرسل البعثات الاستكشافية للتعرف على الطريق الذي يربط بين بابل ومصر، وكان قد ورد ذلك من الفرس وملكهم دارا، الذي كان يحلم باستكشاف هذا البحر، وفي عهد البطالمة اليونانين الذين حكموا مصر بعد هزيمة الإسكندر المقدوني عام (323ق.م) أدركوا أهمية هذا البحر في نقل السلع الواردة من الشرق. وبعد انحسار نفوذ البطالمة برزت ممالك الأنباط (-169ق م.106م) فسيطروا على طريق التجارة، وبسطوا نفوذهم على معظم إقليم البحر الأحمر لتأمين التجارة، ثم جاء بعدهم الأباطرة الرومان الذين أخضعوا حوض البحر الأحمر لسلطانهم بغرض السيطرة على الواردات الشرقية خاصة التوابل. كما نجد المملكة الحميرية التي نشأت في اليمن (111ق.م529-م) قبل الإسلام - قد أحكمت السيطرة على الجزيرة العربية، ومدخل البحر الأحمر؛ حيث كانوا يعملون في تجارة البخور واللبان والصمغ والأخشاب العطرية والعاج (19).

وعند بزوغ فجر الإسلام كان البحر الأحمر طريقاً مهماً في عهد الخلافة الأموية(661-750م) في الشام، ولكن عندما استولى العباسيون على مقاليد الحكم، ونقلوا مركز الخلافة إلى العراق ازدهرت منطقة الخليج، وقلت أهميته، إلا أنه ما لبث أعقاب ذلك أن استعاد

مكانته عندما بدأت الخلافة العباسية(750-1514م) تضعف في أوائل القرن السادس عشر[26].

خلال العصور الوسطى تعرض العرب لأخطار خارجية كبيرة؛ ففي القرنين الحادي عشر والثاني عشر اجتاح الصليبيون الوطن العربي، وهاجموا خطوط التجارة العربية، وقوافل الحجيج إلى الأراضي المقدسة، وتمركز أسطولهم في البحر الأحمر، وجاءت رغبتهم في احتلال مصر للسيطرة على البحر الأحمر [27].

وخلال القرن الخامس عشر - بذل البرتقالون محاولات كثيرة بحثاً عن طريق يدور حول أفريقيا؛ للتقليل من قيمة البحر الأحمر الذي يسيطر عليه المسلمون لحرمانهم من مزاياه الاقتصادية؛ فقد اكتشف فاسكودجاما البرتغالي طريق رأس الرجاء الصالح عام 1498م؛ فعاد البحر الأحمر مجدداً بحراً داخلياً، وفقد الكثير من أهميته الاستراتيجية [28].

وبعد زوال الخلافة العباسية، وإحكام الخلافة العثمانية - قطع كل سلطان عثماني عهداً على نفسة بعدم السماح لأية سفينة بالإبحار في مياه البحر الأحمر؛ وبالتالي واجهوا عدة حروب مع البرتقالين وحلفائهم الأحباش في سبيل تأمين البحر الأحمر، وهاجمت قوات البرقالين في الخليج العربي، وشرقي أفريقيا حتى غابت شمس البرتقالين عندما طردهم الإنجليز والفرس من المنطقة عام 1622م [29].

بعد إنحسار دور البرتقالين، وازدياد أهمية التجارة مع الشرق في القرن الساس عشر دخلت بريطانيا إلى المحيط الهندي في الفترة ما بين 1577م- 1580م، وهمها الأساس يتمثل في التجارة؛ لذا أنشأت شركة الهند الشرقية سنة1600م، وكان من أهدافها حماية التجارة بين الهند وأوربا، والاحتكار البريطاني للمحيط الهندي بأثره، ثم أرسلت الحملات البريطانية إلى عدن للقضاء على المقاومة البرتقالية والهولندية... واحتلوها في عام 1839م، بسبب موقعها الاستراتيجي بوصفها المفتاح الجنوبي للبحر الأحمر الذي يضمن لها السيطرة على التجارة العالمية [30] و[31].

أما فرنسا فقد باشرت أول اتصاتلاتها مع البحر الأحمر عام 1619-1620م، ولكنها لم تستطع إلا في 1708-1709م بالقيام بزيارة إلى مينائي عدن والمخا؛ حيث دارت بينهما مفاوضات حول عقد معاهدة تجارية في المنطقة، ثم عادت السفن التجارية الفرنسية عام 1711م وقصفت المخا عام 1737م. وهكذا ظلت المنافسة بين فرنسا وبريطانيا حول الوجود والنفوذ في البحر، وفي عام 1862م شراء وجودها في أويوك(جيبوتي الحالية) من رؤساء القبائل الصومالين. واجتذبت المنطقة أيضاً خلال هذه الفترة ثلاثة أقطار أخرى تمثلت في الهولنديين الذين كانت أول اتصالاتهم بالبحر عام 1614م' والدنماركين الذين عقدوا إتفاقية تجارية في المخا في عام 1620م، وفي عام 1755م أرسلت شركت الهند

الشرقية السويدية وكيلها إلى المخا لأغراض تجارية، إلا أن مشاركتها كانت محدودة. وهكذا لم يقدر للهولنديين والدنماركيين والسويديين أن يقوموا في البحر الأحمر إلا بأدوار ثانوية بحكم عجزهم عن التنافس مع بريطانيا و فرنسا [32].

الصراع الجيوبلوتيكي الحديث (بعد حفر قناة السويس):

سبقت الإشارة إلى أن البحر الأحمر أصبح في الوقت الراهن من أهم المعابر المائية على مستوى العالم؛ وذلك لتحكمه في نسبة كبيرة من التجارة الدولية قدرت بحوالي 13%، إضافةً لكونه الرابط بين القارات القديمة الثلاث (أفريفيا – آسيا – أوربا)، وهي تمثل عمقاً ديمغرافياً كبيراً بلغ 86.9% من سكان العلم، والربط بين المحيطين الأطلسي والهندي، فضلاً عن أنه يتوسط إقليم الشرق الأوسط الذي يجد اهتماماً دولايا متعاظماً، إضافة لإحتوائه على موارد طبيعية وبشرية ضخمة، وجواره لدول ذات موارد طبيعية كبيرة، وموروث حضاري وثقافي ضارب في عمق التاريخية.

إن أهمية البحار بصورة عامة وردت في بعض النظريات الجيوبلوتيكية التي ظهرت تباعاً في القرنين (التاسع عشر والعشرين) والتي حسبت البحار والممرات المائية –عموماً – من أهم المجالات الحيوية للدول.

وفي هذا الصدد أورد إلفرد مهمان (1840-1912م) – صاحب نظرية القوة البحرية أن العامل الجغرافي الرئيس للقوة الذاتية لأي دولة لا يكمن في مساحتها بالآف الكيلومترا، أو الأميال المربعة؛ وإنما في طول خطوط سواحلها وطبيعة موانيها [33].

كذلك أورد هالفورد ماكندر – صاحب نظرية قلب الأرض – أن للعالم قلبين قلب شمالي وآخر جنوبي، وأن القلب الجنوبي لا يقل أهمية عن القلب الشمالي؛ لأنه يسيطر على النيل، والبحر الأحمر، ونهري دجلة والفرات، والخليج العربي، بالإضافة لكونه يعدُّ معبراً بريا يربط بين القلبين [34].

ومن جانب آخر يعتقد ألفرد مهمان أن الدولة ذات السواحل المهمة ينبغي عليها أن تعمل لتصبح قوة بحرية عظمى، ويستدعي هذا على امتلاك القواعد العسكرية والاستراتيجية فيما وراء البحار، ومن هذا المنطلق ظلت القوى البحرية حتى نهاية الحرب العالمية الثانية –تتحكم في هذه القواعد. وتنظر الولايات المتحدة إلى القوات البحرية على أساس إنها إحدي القوى المنفصلة التي تشكل سياستها الخارجية [35].

والذي ينظر إلى السياسة الأمريكية الآن؛ على أنها تطبق نظرية (مهماهان) على أرض الواقع بانتشار قواتها الواسعة في الممرات المائية، والسيطرة على أهم الطرق المائية في العالم بإقامة سلسلة من القواعد العسكرية في المناطق الاستراتيجية، التي تبعد عن الولايات المتحدة آلاف الأميال؛ بغرض حماية الملاحة، والتدخل السريع عند الضرورة.

وكذلك أهم أسباب نجاح الأمبراطورية البريطانية – تاريخياً – إنها كانت تسيطر على أهم طرق الملاحة الدولية، وكانت تنافسها في البحر الأحمر كل من فرنسا وإيطاليا والبرتقال وهولندا.

لكل الأسباب سالفت الذكر أصبح هناك صراعٌ جيولتيكيٌ دوليٌ وإقليميٌ متزايدٌ على البحر الأحمر، مصحوباً ببعض التحالفات الدولية والإقليمية، التي تهدف إلى حماية ومراقبة المصالح الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية التي ترتبط بهذا الإقليم. هذا الصراع الجيوبلوتيكي ظل تاريخاً يراوح مكانه في الإقليم؛ ولكن ازداد بصورة كبيرة بعد حفر قناة السويس عام 1869م.

أصبح هناك تنافس محموم بين الدول الأوربية وروسيا في منطقة البحر الأحمر، وقد أخذ هذا التنافس بعض التحالفات بين الدول المستعمرة، وبعض القوى المحلية في بعض الأحيان، ومن أهم الدول التي لعبت دوراً مباشراً في تقسيم وزعزعت الإقليم في التاريخ الحديث – هي بريطانيا وفرنسا وايطاليا؛ حيث احتلت بريطانيا كل من كينيا والسودان والصومال الغربي، بينما احتلت فرنسا الصومال الفرنسي(جيبوتي)، أما ايطاليا فقد احتلت الصومال الايطالي أرتريا، وهنالك دول أخرى لعبت دوراً غير مباشر في زعزعت الإقليم بعد جلاء الاستعمار، أهمها الاتحاد السوفيتي السابق الذي كان له وجود مؤثر في الإقليم[36]

في ديسمبر 1906 عقدت اتفاقية ثلاثية بين بريطانيا، وكل من فرنسا وإيطاليا لترسيم الحدود بين مستعمراتهما في كل من السودان وأرتريا واثيوبيا والصومال وجيبوتي، منذ ذلك الوقت يمكننا أن نقول إن الأوضاع استمرت على ما هي عليه إلى الحرب العالمية الثانية ونهايتها باستقلال هذه الدول([37])، وأورد كل من الجرادات[38] والمسفر[39] أن هناك استثنائين لهذا الوضع الأول هو تحلل إيطاليا من تلك الاتفاقية (الثلاثية) حين قرر النادي الأوربي في عام1935م حل بعض المنافسات الداخلية بين الدول الأوربية بإعادة إيطاليا لأثيوبيا؛ حيث احتلت إيطاليا أثيوبيا عام 1936م، ولم تتراجع عنها إلا بعد هزيمتها في الحرب العالمية الثانية من قبل الحلفاء. والإستثناء الثاني رفع الاستعمار الإيطالي عن جنوب الصومال وتحويله إلى وصايا، بعد أن كانت تسيطر عليه منذ عام 1889م إلى أن احتلت بريطانيا هذا الجزء في الحرب العالمية الثانية، ووضع تحت الوصاية الإيطالية بقرار من الأمم المتحدة عم 1949م.

لقد أنتجت الحرب العالمية متغيرات دولية في موازين القوى العالمية وفي توجية الاستقلال من ناحية أخرى. وفي إطار الحرب الباردة ظهرت الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي كقوتين عالميتين في توزيع مناطق النفوذ، وانحسر دور الدول الأوربية، وبدأ التوقيت الزمني نحو الاستقلال؛ حيث بدأت ثورة مصر عام 1952م، ثم استقلال السودان

عام 1956م، واستقلال اليمن الجنوبي عام 1967م، واستقلال جيبوتي عام 1977م، ومن قبلها استقلال الصومال بشقية الشمالي البريطاني والجنوبي الإيطالي عام 1960م، ودخلت أقطار الخليج العربية ضمن رياح التغيير التي انتهت عنها بإعلان استقلال كافة هذه الدول وبقرار من بريطانيا بالانسحاب من شرق السويس[40].

بعد جلاء الاستعمار وأثناء الحرب الباردة دخل الإقليم مرحلة أخرى من مراحل التدخل؛ حيث برزت قوى جديدة متمثلة في الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة اللاعبين الجديدين في السياسة الدولية، وكان تدخلهما سافراً، خاصة الاتحاد السوفيتي الذي خلط الكثير من الأوراق بين الصومال وأثيوبيا فيما يتعلق بإقليم أوجادين ! ! تارة داعم للصومال، وتارة أخرى داعم لأثيوبيا، إلى أن مكن أثيوبيا من الاستيلاء على إقليم أوجادين الصومالي الأصل إلى الوقت الراهن[41].

وبنهاية الإتحاد السوفيتي عام 1991م – انتهى دوره في الإقليم ليترك المجال للولايات المتحدة في تولي زمام المبادرة؛ وذلك بالبحث عن نفوذ لها تارة بدعاوي إنسانية، وتارة أخرى بدعوى فض النزاعات أو محاربة التطرف والإرهاب...إلخ، وفي هذا الخصوص أشار القباج[42] إلى فوز الدور الأمريكي بالتذكية بعد انتهاء الاتحاد السوفيتي، وغياب البديل إلا أن الدور الأمريكي لم يكن واضحاً أو حاسماً؛ وذلك لعدم وضوح الشكل العام في المنطقة.

في الوقت الراهن لم تعد الولايات المتحدة هي اللاعب الوحيد في منطقة البحر الأحمر؛ بل ظهرت العديد من الدول على المستوى العالمي والإقليمي تبحث عن مصالح استراتيجية لها في المنطقة، وذلك بإنشاء قواعد عسكرية، أو اتفاقيات تجارية مع بعض الدول المشاطئة للبحر الأحمر الأمر الذي جعل المنطقة عبارة عن مسرح للوجود العسكري بالمنطقة الذي يشمل قواعد عسكرية للقوات البرية والبحرية، ومطارات، وموانٍ عسكرية، ومراكز دعم لوجستي متعدد الأغراض، ومراكز استخباراتية، وغير ذلك من الأنشطة المشبوهة. هناك العديد من القوى عقدت اتفاقيات مع بعض دول المنطقة لإنشاء قواعد عسكرية خاصة بها، وتأتي في صدارة هذه الدولة جيبوتي التي أصبحت هدفاً أساسياً للقوى الأجنبية لاستضافة قواعدها العسكرية؛ وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي، فضلاً عن أن جيبوتي أرادت أن تستفيد من هذا الموقع في تحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، بصرف النظر عن أي حسابات قد تترتب على هذا الوجود الأجنبي بأرضها؛ وفي هذا الصدد أشار عبد الحليم[43] إلى أن جيبوتي عملت خلال السنوات الأخيرة على استثمار موقعها الجغرافي في الحصول على الموارد لدعم ميزانياتها من الإجارات المباشرة لأراضيها؛ حيث تستفيد من الاستثمارات مع الدول المقيمة؛ حيث يشكل نشاط الموانئ 70% من الناتج المحلي

الإجمالي. وأشار مارتينو [44] إلى أن هذه القواعد العسكرية تشكل مصدر دخل مباشر وأساسي؛ حيث تؤجر الدولة بأسعار متفاوتة نسبياً. وهذه القواعد العسكرية تختلف من حيث الأهداف وعدد القوات والبرامج المعلنة على النحو الآتي:[45].

أولاً- القاعد العسكرية الأمريكية: أقامت الولايات المتحدة الأمريكية قاعدة لها في جيبوتي عام2014م، وهي بعدد400 جندي، ويتركز نشاطها المعلن في مكافحة الإرهاب؛ في القرن الأفريقي واليمن، وقد افتتحت منشأة عسكرية ثانية غير مصرح بها (مدرج شابيلي) عام2013م للقيام بعمليات هجومية عن طريق طائرات بدون طيار.

هذه هى القاعدة الأمريكية الوحيدة في أفريقيا، وبالتأكيد لم ينحصر دورها في كما هو معلن؛ بل يتعداه إلى مراقبة أنشطة الدول المناوئة لها في البحر الأحمر، وحماية مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، هذا العدد الكبير من القوات يمكن أن تكون قوات تدخل سريع في أي منطقة من مناطق الشرق الأوسط، إضافة لقواتها الموجودة أصلاً.

ثانياً- القاعدة العسكرية الفرنسية:

من المعروف أن جيبوتي كانت مستعمرة فرنسية حتى عام 1977م، ومنذ ذلك التاريخ ظلت فرنسا تحتفظ بقاعدة عسكرية لها في جيبوتي بموجب اتفاق بينهما، ويقدر عدد القوات الفرنسية حوالي 1450 جندي [46].

كان الهدف من هذه القاعدة هو حماية الفرنسيين والتجارة الفرنسية بالمنطقة، ولكن الأهمية النسبية للقوات الفرنسية تقلصت لدخول لاعبين جدد في المنطقة بامكانيات وأهداف أكبر.

ثالثاً- القاعدة الصينية:

سعياً لدخول الصين في لعبة المصالح الاستراتيجية في منطقة البحر الأحمر - عملت هي الأخرى لإيجاد موطئ قدم لها في المنطقة؛ حيث استطاعت أن تصل إلى اتفاق مع جيبوتي بإنشاء قاعدة عسكرية بحرية لها هناك، وحسب ما أورده مارتينو [47] أن عدد القوات الصينية بلغت 400 جندي بحري، وبالتأكيد هذه الخطوة هي في إطار المنافسة السياسية بين الصين، والدول الغربية بالرغم من أن الهدف المعلن هو أن هذه القوات هي بعثة لحفظ الأمن والسلام، والمساعدات الإنسانية لأفريقيا، وغرب آسيا، وحماية الصينين في الخارج.

رابعاً- القاعدة اليابنية:

استضافت جيبوتي عام 2010م أول قاعدة عسكرية لليابانين خارج حدودها منذ عام 1945م، وهي تضم نحو 400 عنصر عسكراي؛ حيث تشكلت هذه القوات حسب

الهدف المعلن في إطار مكافحة ظاهرة القرصنة قبالة السواحل الصومالية[48].

خامساً- القاعدة الإيطالية:

عقدت إيطاليا اتفاقاً سياسياً مع جيبوتي بإقامة قاعدة عسكرية لها تستوعب 300 عنصر عسكري، فضلاً عن وحدات طائرات بدون طيار بغرض تقديم الدعم اللوجستي، ومراقبة السفن الحربية الإيطالية، ومكافحة القرصنة[49].

سادساً: القاعدة الإسبانية-

أسبانيا كغيرها من الدول سعت لإيجاد موطئ قدم لها في منطة جيبوتي منذ عام 2014م، حسب ما أورده مارتينو[50] امتلكت قاعدة في جيبوتي قوامها 300 عنصر داخل مدينة جيبوتي بغرض دعم العمليلت الأوربية في المنطقة.

إلى جانب هذا الدول - التي امتلكت قواعد عسكرية بالاتفاق مع جيبوتي - نجد أن روسيا أيضاً طامحة في إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة (على الرغم من أنها موجودة على المياه الدولية)، وفي هذا الصدد أشار عسكر[51] إلى أن هناك مباحثات بين روسيا، و أرض الصومال بشأن بناء منشأة جوية وبحرية متعددة الاستخدامات في مدينة(زيلا) في مقابل اعتراف روسيا باستقلال الإقليم، كما عرض السودان إقامة قاعدة عسكرية روسية على البحر الأحمر، وكذلك أرتريا.

إلى جانب هذه الدول التي عبرت مسافات طويلة للوصول للبحر الأحمر - هناك دول إقليمية سعت لتأكيد وجودها في البحر الأحمر أهمها:

1 -إيران:

ظلت إيران تحلم بإيجاد موقع قدم لها في البحر، وظلت تنشر العديد من القطع البحرية على طول وعرض البحر (في المياه الدولية)، وحسب ما أورده أنبيعة [52] أن إيران أجرت مناورات عسكرية عام 2016م؛ بغرض إبراز قدرتها العسكرية، وتأكيد أهمية المنطقة لها في التجارة العالمية. وكانت إيران تعول على علاقتها مع السودان لخلق أرضية لها في المنطقة، ولكن قطع السودان لعلاقته الدبلوماسية معها قد بدد حلمها، وبالتأكيد أنها تسعى لإيجاد موطئ قدم لها عبر البوابة الحوثية.

2 -تركيا:

سعت تركيا كغيرها من الدول لإيجاد موطئ قدم لها في الإقليم، لاسيما وأنها صاحبت تاريخ في الإقليم؛ حيث افتتحت أكبر قاعدة عسكرية لها في العاصمة الصومالية مقديشو [53]، كما أن تركيا سعت لخلق فرصة لوجودها عبر البوابة السودانية؛ حيث عقدت في ديسمبر 2018م اتفاقاً مع الرئيس السابق (عمر البشير) لتطوير مدينة سواكن التاريخية

بغرض تطويرها، وعكس إمكانياتها السياحية، فضلا عن استخدامها كميناء لنقل الحجيج الأتراك وغيرهم عبر هذه البوابة، وأشار الحسين [54] إلى أن هناك بعض التقارير عن وجود ملحق سري للاتفاق في إشارة إلى جانب عسكري وسياسي يتعلق بالصناعات العسكرية، وهذا ما نفاه البلدان (تركيا والسودان) بشدة.

3 - الإمارات:

سعت الإمارات لخلق وجود لها في الإقليم، وقطعت شوطاً كبيراً في بناء قاعدة عسكرية لها في جزيرة (ميون) اليمنية القريبة من باب المندب؛ وذلك لتعزيز سيطرتها على مضيق الجزيرة، كما وقعت أبوظبي اتفاقية مع أرتريا لإقامة قاعدة عسكرية لها في مينا عصب عم 2015م لمدة 30 سنة حسب ما أورده موقع الإمارات بعيون عربية [55]، كما اتفقت مع جمهورية أرض الصومال على إنشاء قاعدة عسكرية في مينا بربرة.

3 - السعودية:

تستعد السعودية الآن لإنشاء قاعدة عسكرية دائمة في جيبوتي في إطار التعاون الاستراتيجي الذي تم الاتفاق عليه بتاريخ 17-5-2016م [56]، يأتي ذلك على الرغم من أن السعودية صاحبة أطول ساحل على البحر الأحمر، ولكن موقع جيبوتي الحاكم هو الذي دفعها لذلك. كما أن السعودية تسعى لتأسيس تحالف يضم ثماني دول مشاطئة للبحر الأحمر باسم تحالف الدول المطلة على البحر الأحمر، ويضم هذا التحالف دول أفريقية وعربية، وكان أول اجتماع بهذا الشأن كان في ديسمبر 2018م أ ولكن الفكرة لم تتبلور بشكلها النهائي حتى الآن.

4 - اسرائيل:

اسرائل هي ثاني دول غير عربية على ساحل البحر الأحمر(إسرائيل- أرتريا)؛ لذلك ظلت على الدوام تشعر بالقلق مستصحبة بذلك حرب إكتوبر 1973م عندما أغلقت الدول العربية المنفذ البحري في وجهها. وفي هذا الصدد أورد أنبيعة (57) أن إسرائيل أنشأت أكبر قاعدة عسكرية لها في أرخبيل دهليك الأرتريي بموجب اتفاق بينهما، والهدف من هذه الاتفاقية هو أنها تعدُّ مركزاً للرصد والمراقبة في البحر الأحمر لمراقبة السعودية واليمن والسودان، وحركة ناقلات النفط، وأي نشاط يهدد الأمن القومي الإسرئيلي. كما أشار المغيربي، وخشيم (58، 22) إلى أن إسراييل بدأت الاستراتيجية حيال البحر الأحمر عام1949م بإقامة الوجود الإسرائيلي في خليج العقبة لتأمين الاتصال بالعالم الخارجي عن طريقه، ومن ثم التغلغل فيه عبر احتلال الأراضي العربية في الجزء الشمالي منه، واحتلال وتأسيس وجود لإسرائيل في الجزء الاستراتيجي الواقع عند المدخل الجنوبي؛ بغية أن تصبح قوة مسيطرة فيه.

الخاتمة:

إن حلم السيطرة على البحار كانت منذ زمن بعيد من أهم أهداف الإمبراطوريات والدول العظمى في العالم؛ وذلك بغرض إحكام السيطرة على الطرق المائية والتجارية، و البحر الأحمر من أهم هذه البحار التي شهدت تكالباً دولياً كبيراً منذ فجر التاريخ؛ لما له من مميزات جغرافية حاكمة جعلت منه مسرحاً دولياً للصراع الجيوبلوتيكي.

في الآونة الأخيرة ازداد الصراع الجيوبولوتيكي في البحر الأحمر بصورة كبيرة؛ وذلك لزيادة أهمية البحر نفسه باكتشاف النفط في الإقليم منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، واكتشاف العديد من الثروات الطبيعية الأخرى تباعاً على طول وعرض البحر، كما أن النظريات الجيوبلوتيكية الحديثة التي ظهرت في مطلع القرن الماضي قد أبرزت أهمية كبرى للممرات المائية التي تسيطر على الطرق التجارية العالمية، بالإضافة إلى الأهمية الكبيرة التي أضافتها قناة السويس للبحر الأحمر بعد حفرها عام 1869م.

في الوقت الراهن هناك العديد من القوى الأجنبية (من خارج الإقليم) تتنافس فيما بينها؛ لإيجاد مناطق نفوذ لها في المنطقة؛ حيث استطاعت بعضها أن تقنع بعض دول الإقليم بإنشاء قواعد عسكرية لها قبالة سواحلها من أجل مراقبة، وحماية مصالحها في البحر الأحمر؛ الأمر الذي جعل الإقليم برمته عرضة للتهديدات الأمنية، والاستخباراتية من قبل هذه القوات الدخيلة على المنطقة (وهي ذات تاريخ سيئ في المنطقة)، الأمر الذي يستدعي دول الإقليم أن تضع حداً لهذا التكالب، وتحمي نفسها ومصالها من التهديدات المحدقة بالمنطة.

أهم النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. يشهد أقليم البحر الأحمر صراع دولي وإقليمي بالغ التعقيد بسبب الموقع الاستراتيجي والموارد الضخمة التي يتمتع بها الإقليم.
2. هناك بض الدول ظلت تبحث عن حظوظ لها في البحر الأحمر في الوقت الرهن مثل (إيران وروسيا)، من المتوقع أن تخلق بعض الإشكالات في ظل إحساسها باحتكار الدول الغربية، وحلفائها للإقليم.
3. هناك تنافس خفي بين الدول التي تتبنى أيدولوجيا سياسية مختلفة؛ من أجل السيطرة، وبسط النفوذ في الإقليم؛ مما يهدد أمن واستقرر الإقليم ككل.
4. الدول التي توافق على إنشاء قواعد عسكرية على أرضها من أجل مصالح مادية، أو مواقف سياسية مؤقتة – إنما تخاطر بسيادتها، وأمنها القومي في ظل السياسة الدولية

المتناقضة.

5. عدم وجود تنسيق واضح بين دول الإقليم فيما يتعلق بوجود القوى الأجنبية في المنطقة الأمر الذي يعرض الإقليم لمخاطر غير محسوبة.

ثانياً: التوصيات- توصي الدراسة بالآتي:

يستحسن تكوين رابط إقليمي (اقتصادي- سياسي- أمني)؛ لمجابهة التحديات المتعلقة بأطماع الدول الخارجية في البحر الأحمر.

إيقاف (التصديق) بإنشاء قواعد عسكرية أجنبية في المنطقة؛ لأن ذلك من شأنه تهديد أمن المنطقة.

إعادة النظر في (التصاديق) التي منحتها بعض دول الإقليم للقوى الأجنبية في المنطقة.

على دول الإقليم المتناحرة وضع خلافاتها جانباً في سبيل الحفاظ على أمن وسلامة المنطقة

يجب على دول الإقليم أن تتحمل مسؤليتها كاملة فيما يلي حماية المنطقة، وعدم إتاحة ذرائع لدخول قوات أجنبية في المنطقة.

المصادر والمراجع

1. السلطان، عبدالله عبد المحسن(1985م)، البحر الأحمر والنزاع الإسرائيلي، أعمال ندوة البحر الأحمر، معهد الدراسات الدبلوماسية، الفترة من 4-5-1985-7-51985م، ص88.
2. قدورة،عماد (1998م)، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، سلسلة دراسات استراتيجية العدد رقم (22) مركز الإمارات العربية للدراسات والبحوث الإسترتيجية، أبوظبي، ص14.
3. محمد، محمد رفيع (2007م)، موسعة البحر الحمر الأهل والتاريخ، الجزء الأول، القاهره، ص4.
4. الزبيدي، كريم محمد حمزة (2015م)، الصراع الدولي في البحر الأحمر بين الماضي والحاض ص 12 https://www.noor-book.com
5. علو، أحمد(2011)، البحر الأحمر صراع على طرق الموارد بين مضيقين، مجلة الجيش اللبناني، العدد 310
6. Najeeb Rasul ،Ian Stewart ،(2015)) 1-The Red Sea، Germany:Springer، Page 1،13،14،16.Edited

7. Daniel J. Dzurek(2001)، Parting the Red Sea: Boundaries، Offshore Resources and Transit، United Kingdom: International Boundaries Research Unit، Page 12.
8. السلطان، عبدالله عبدالمحسن (1988)، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي التنافس بين الاستراتيجيتين مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراة رقم(7) الطبعة الثالثة، بيروت لبنان. ص30.
9. Daniel J. Dzurek (2001) مصدر سابق
10. السلطان،عبدالله عبدالمحسن (1988)، مصدر سابق ص30.
11. مفضل، وحيد محمد (2014-4-25)، أغوار البحر الأحمر ثروة كامنة تنتظر الإستغلال https://www.aljazeera.net/news/7/scienceandtechnology/2014
12. بابكر، سيف اليزل (2016م)، المباحثات السودانية السعودية لاستغلال ثروات البحر الأحمر جريدة الشرق الأوسط العدد15036 نوفمبر 2016م.
13. شبكة الأناضول للأنباء(7-3-2019م) السعودية تعلن اكتشاف كميات «كبيرة» من الغاز بالبحر الأحمر، https://www.aa.com.tr/ar
14. عياد مايكل (10-3-2019م)، بشاير الخير تهل في البحر الأحمر مع بداية 2019 صحيفة صدى البلد الإلكترونية ص3-10. https://www.elbalad.news/3735785
15. البصال، محمد محمود (بدون تاريخ)، صيد الأسماك في البحر الأحمر، الموسوعة العلمية في صيد الأسماك والأحياء المائية، جامعة القاهرة
16. عبد الحكيم، محمد صبحي، الديب، وحمدي أحمد (2012)، جغرافية السياحة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة. ص77.
17. الامارات بعيون عربية(2-1-2018م)، صراع السيطرة على «البحر الأحمر».. تعرف على القواعد العسكرية والمشاريع الاقتصادية..https://emirates4you.ae/reports
18. السلطان،عبدالله عبدالمحسن (1988)، مصدر سابق، ص 36.
19. قدورة،عماد (1998م)، مصدر سابق، ص22.
20. الحربي، محمد صالح (17-4-219م)، كيان دول البحر الأحمر وخليج عدن.. الرؤية المستقبلية بين الحلم والإنجاز، صحيفة مكة الكترونية ص ص 4-17 https://makkahnewspaper.com/article/1101298

21. المصدر نفسه، ص ص 4-17.
22. محمد، محمد رفيع (2007م)، مصدر سابق ص ص 4-23.
23. الامارات بعيون عربية(2-1-2018م)، مصدر سابق.
24. محمد، محمد رفيع (2007م)، مصدر سابق ص5.
25. برج، محمد عبدالرحمن (1985)، البحر الحمر عبر التاريخ ندوة البحر الحمر،-4 -5 -1985 7--5 1985، معهد الدراسات الدبلوماسية، الرياض. ص19.
26. السلطان،عبدالله عبدالمحسن (1988)، مصدر سابق ص 246.
27. نعامة، محمود (1974م)، إسرائيل البحر الأحمر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ص5.
28. السلطان،عبدالله عبدالمحسن (1988)، مصدر سابق، ص 48.
29. المصدر نفسه، ص 49-50
30. يحيى، جلال (1962م) البحر الأحمر والإستعمار، دار القلم، القاهرة. ص ص 30-27
31. السلطان،عبدالله عبدالمحسن (1988)، مصدر سابق، ص ص31-51.
32. المصدر نفسه، ص52
33. أبوعيانة (2002)، جغرافية أفريقا دراسة إقليمية مع التطبيقة على دول جنوب الصحراء، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية. ص26.
34. المنقوري، حسن عبدالله (2005م)، الجغرافيا السياسية، منشورات جامعة السودان المفتوحة. ص 235.
35. الديب، محمد محوود إبراهيم (2002)، الجغرافيا السياسية المعاصرة، من منظور معاصر، الإنجلو المصرية، القاهرة، ص ص803-894.
36. كوزي، سعيد علي كوزي(2009م)، التحليل الجيواستراتيجي لدول القرن الأفريقي دراسة في الجغرافيا السياسية، رسالة دكتوراة غير مشورة، كلية الدراسات العليا جامعة الخرطوم، ص 253.
37. المسفر، محمد صالح (1993)، تحليل العلاقة بين خصائص حوض البحر الأحمر والتوجهات الاستراتيجية في المنطقة دراسة للتحولات السياسية في إطار الجغرافيا السياسية لحوض البحر الأحمر ومتعلقاتها الدولية والإقليمية ما بعد شق قناة السويس عام 1869م وإلى وقتنا الرهن، جامعة قطر، قسم الإدارة العامة. ص214.
38. الجرادات، وليد محمد (1986م)، الأهمية الاستراتيجية للبحر أحمر، الدوحة،

دار الثقافة، قطر ص ص 169-188.
39. المسفر، محمد صالح (1993)، مصدر سابق، ص ص 412-434.
40. المصدر نفسه، ص 414.
41. كوزي، سعيد علي كوزي(2009م)، مصدر سابق، ص 254.
42. القباج، نيفين (1992م)، تطور الوضع في القرن الأفريقي، مجلة الأهرام الدولية العدد 108، القاهرة، مصر، ص 234.
43. عبد الحليم، اميرة (1-8-2018م)، القواعد العسكرية فى البحر الأحمر... تغير موازين القوى، مركزبغداد للدراسات والاستشارات والاعلام، ص 18 // :http baghdad.centerص
44. مارتينو، جان لوك(2019م)، جيبوتي وخطورة صفقات القواعد العسكرية' ترجمة سيدي.م. ويدراوغو، مجلة قراءآت أفريقية، ص 2. https://www. qiraatafrican.com/home/new
45. فيرتن، زاك (2019م)، الخليج والقرن الإفريقي وجيوسياسيات البحر الأحمر الجديدة، مركز بروكنجز، الدوحة، ص 18.
46. مارتينو، جان لوك (2019م)، مصدر سابق، ص 1-23.
47. المصدر نفسه، ص 1-23.
48. عبد الحليم، أميرة (1-8-2018م)، مصدر سابق، ص 1-8.
49. مارتينو، جان لوك (2019م)، مصدر سابق، ص 1-23.
50. المصدر نفسه، ص 1-23.
51. عسكر، أحمد (25-11-2018م)، التوجُّه الرُّوسِيّ نحو القرن الإفريقي.. الدوافع والتَّداعيات، مجلة قراءآت أفريقية.
52. أنبيعة، يارا(2017م)، البحر الأحمر صراع التواجد، مركز سيتاص 5 //:https sitainstitute.com/?p=836
53. المصدر نفسه، ص 4.
54. الحسين، ياسر محجوب (28-12-2017)، تركيا تفخخ صراع البحر الأحمر، الجزيرة الإخباري.
55. الامارات بعيون عربية (2-1-2018م)، مصدر سابق.
56. مارتينو، جان لوك (2019م) مصدر سابق.
57. أنبيعة، يارا (2017م) مصدر سابق.
58. المغيربي، محمد، وخشيم، مصطفي (1991م)، صراع الاستراتيجيات في البحر الأحمر وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة شوؤن عربية العدد 66.، ص22.